

“المستشفى العمومي غدا” / نحو إصلاح شامل في الهيكلة والتنظيم والتشريع والبحث والتكوين وتحسين الخدمات والموارد البشرية



الأستاذ
محمد رضا
البقلوطي

يوصل المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية نشاطه الاستشاري من خلال الندوات التي يقدم خلالها نتائج دراسات وبحوث يعدّها خبراء ومختصّون. من ذلك الندوة الصحفية يوم 12 سبتمبر 2018 والمخصّصة لتقديم دراسة “مستشفى الغد بتونس”، حسب المحاور التالية: تشخيص واقع خدمات المستشفيات العمومية بتونس/التحديات التي تواجهها المستشفيات بتونس/ بالإضافة إلى الإصلاحات:

لمستشفى عمومي تونسي مثالي، مع تقديم توصيات التنفيذ اعتمادا على دراسة استراتيجية كان أعدّها قسم الاستراتيجية واستشراف حول "المستشفى العمومي غدا"، انطلاقا من أعمال وبحوث ومعاينات ونتائج ورشة تفكير انعقدت في الخامس والعشرين من شهر أكتوبر سنة 2016، تمّ إثراؤها بمساهمات متنوّعة لكفاءات مشهود لها بالمعرفة وسعة الاطلاع وعمق الاختصاص، من داخل قطاع الصحة وخارجه.

الوضعية الكارثية للمستشفيات العمومية

في افتتاح الندوة أشار السيد ناجي جلول المدير العام للمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية إلى أنّ هذه الدراسة خلصت إلى تأكيد الوضعية الكارثية للمستشفيات العمومية. فالبنية التحتية متردّية والصيانة منعدمة، والتجهيزات قليلة وقديمة، وبعضها خارج الاستعمال والخدمة، وبعضها الآخر غير مستعمل بالكيفية المطلوبة، وظروف إقامة المرضى سيئة جدا، والخدمات متدنّية، والأدوية مفقودة أو باهضة الثمن، والمواعيد تطول أشهرا عديدة ومتابعة حالات المرضى غير منتظمة، والرعاية متعثّرة، والطواقم الطبيّة مهمّشة ولا تحظى بما تستحقّه من عناية ومكافأة وتحفيز وتثمين لجهودها، وعدد أطباء الاختصاص في تراجع بعد تفضيل أغلبهم العمل في القطاعين الخاص والحرفي أو في البلدان الأجنبية...

حاجة إلى مستشفى عمومي سريع الخدمات، عالي الجودة

وأضاف ناجي جلول إنّنا بحاجة إلى مستشفى عمومي سريع الخدمات، عالي الجودة الطبيّة، الإقامة العلاجية فيه مريحة وناجعة والرعاية متواصلة ومجدية، مستشفى تراعى فيه قواعد الصحة والوقاية؛ مجهّز بأحدث الوسائل الطبيّة والتكنولوجية، يعجّ بالكفاءات الطبيّة وشبه الطبيّة، به نسبة عالية من أطباء الاختصاص؛ مستشفى يدار باستقلالية إدارية ومالية تمكن العاملين فيه من التصرف دون قيود وعوائق بيروقراطية وأوامر فوقية...

إيلاء المريض المكانة المحورية في المنظومة الصحيّة الوطنية

من جهتها أوضحت المديرّة العامّة للصحة حرص وزارة الصحة على ضرورة إيلاء المريض المكانة المحورية في المنظومة الصحيّة الوطنية إلى جانب مزيد دعم الحوكمة لضمان ديمومة المرفق العمومي للصحة، وتوفير الإحاطة المادّية والمعنوية للإطارات الصحيّة، وسعي الوزارة للذّهوض بجودة الخدمات الصحيّة ومزيد العناية بعدد القطاعات ذات العلاقة، من ذلك الأقسام الاستعجالية والاهتمام بالطبّ الوقائي والذّهوض بصحة الأمّ والطفل...

وتولى تقديم الدراسة السيّدان نورالدين بوزواية أستاذ في الطبّ، رئيس مصلحة بالمعهد الوطني لجراحة العظام، والدكتور الهادي العاشوري، مدير عام سابق للهاكل الصحيّة العمومية.

منظومة صحيّة عادلة ومتطورة وناجعة

تتمحور هذه الدراسة الاستراتيجية الشاملة حول أربعة مرتكزات بحثيّة أساسية، أولها عمليّة تشخيص ميداني ومعرفي للواقع

السائد في هذا المجال الحيوي، وثانيها معاينة وتقييم التطور الخدماتي في المستشفى العمومي، وإطلاقاً من حصيلة هذين المحورين/ التمهيد، تم تخصيص المحور الثالث لتوصيف طبيعة التحديات التي تواجه القطاع، وتضمن المحور الرابع جملة من المقترحات ذات بعد إصلاحي شامل في مجالات الهيكلية والتنظيم والتشريع والبحث والتكوين وتحسين الخدمات وتحقيق مطالب المواطن في الاستفادة من منظومة صحية عادلة ومتطورة وناجعة كحق أقره دستور البلاد.

مواجهة قوى الصد سواء المتواطئة من داخل المنظومة الصحية العمومية أو من خارجها

بحثت هذه الدراسة في جميع مكونات القطاع وعلاقته بالأطراف التوسعية المتدخللة وذات الاختصاص المشترك. كما رصدت الإخلالات والمعوقات والنقائص والمخاطر من داخل المنظومة الصحية وخارجها. وتعمقت تداخل الأدوار وتضاربها وتقاطع المصالح وتفاقمه وانخراط العلاقات، والنمو المتسارع للمصحات الخاصة، ومدى مواكبة التشريعات لكل هذه المستجدات. وتطرقنا إلى دور الدولة المركزي في تدعيم المستشفى العمومي والارتقاء بخدماته وتأمين تمويله على المدى البعيد، إضافة إلى إلزامية تدعيمه بالتجهيزات المتطورة والإطارات المختصة، والعمل على تجاوز المنظومة الصحية العمومية أو من خارجها، والتي تنامت بشكل خطير طبقاً لتعدد وتنوع مصالحها الانتفاعية.

وتبقى الاستجابة لمطالب أهل القطاع وتطلعات المواطنين رهينة القدرة على القطع مع الإخلالات المتفاقمة من جهة، ومزيد تطوير المنجزات المكتسبة من جهة أخرى، بدءاً بمراجعة النظم الإدارية والهيكلية المتكلسة والمهترئة على المستويين المركزي والجهوي، وتطويرها وجعلها مواكبة للقوانين والتشريعات الداخلية والخارجية الجديدة، وفي مقدمتها دستور البلاد الذي يقر حق المواطن في العلاج والحماية الاجتماعية، وهو ما يحتتم تشريك كافة مكونات المجتمع المدني، وصولاً إلى تثبيت مقومات "ديمقراطية صحية" كأسلوب جديد للحكومة التشاركية.

الاستجابة لانتظارات مطالب المواطن

استشرفت هذه الدراسة خمسة توجهات كبرى لتطوير المستشفى العمومي وتمكينه من التأقلم مع التحولات والمستجدات والطوارئ المتسارعة داخليا وخارجيا واستيعابها في مواجهة التحديات الوبائية والديمغرافية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد، والاستجابة، تبعاً لذلك، لانتظارات ومطالب المواطن التي أخذت أبعاداً واسعة ومتسارعة في السنوات الأخيرة.

هي مقترحات إصلاحيّة، آنية ومستقبلية، تهدف إلى تكريس العدالة والمساواة في الانتفاع بخدمات طبية عالية وناجعة ومضمونة في المستشفى العمومي.

ولم تغفل هذه الدراسة عن تبيان وتوصيف الصعوبات التي ستعترض

هذه الإصلاحات لأسباب عديدة، يتعلق أغلبها بـ"الثقافة الإرتكالية" المتوارثة، والعقليّة البيروقراطية السائدة، ونزعة الخوف من التّغيير، والدّفاع عن المصالح والمنافع، وآفات "التّكاتف القطاعي" و"التّضامن المهني".

وضع آليّات فاعلة للتّعديل والتّقييم والتّثمين

خلصت الدّراسة إلى جملة من المقترحات العمليّة نخصّ بالذكر؛ استحداث منظومة استشفائية عمومية تتمتع باستقلالية أكبر في التصرف وقادرة على إدماج كافّة الفاعلين بالتّعاون الوثيق مع باقي مكوّنات البيئة الاجتاعية والصحيّة.

كذلك وضع آليّات فاعلة للتّعديل والتّقييم والتّثمين وتطوير أساليب الإعلام والاتّصال وتركيز منظومة الصحيّة والوقاية والرّعاية في كلّ مراحل العلاج والخدمات المكملّة على مبدئين إثنين: الصحيّة في جميع السّيّاسات بالتّعاون مع بقيّة الوزارات، واستقلالية ناجعة.

